مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 11، عدد رقم: 03،سبتمبر2022، صص: 327 - 344
تاريخ الاستلام(2022/07/02) تاريخ القبول (2022/09/27) تاريخ النشر (2022/09/30)

تقنيات التعريف في المعاجم العربية

Definition Techniques in Arabic Dictionaries

حنان غياط
المركز الجامعي مغنية تلمسان، (الجزائر)، ghassane.hanane@yahoo.com

ملخص:

إن من أهم الأسس التي يبنى عليها المعجم، في كل زمن من الأزمنة، ومن أهم العناصر التي توليها الصناعة المعجمية أولوية بالغة مسألة "التعريف المعجمي"، حيث خصّها التنظير المعجمي بكثير من التحديد والتوضيح، ومما انتهى إليه في ذلك أنه حصرها في ثلاثة أنواع أساسية: التعريف الاسمي، والتعريف البنيوي، والتعريف المنطقي. فهذا البحث يلقي الضوء على هذه الطرق الثلاثة في التعريف المعجمي، ويتطرق إلى كل مقتضياتها ومشمولاتها في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة، كما إنه يخص بالدراسة الصناعة المعجمية العربية، بالتطرق إلى نماذج من المعاجم العربية القديمة منها والحديثة، هادفا إلى الكشف عن ما هي منهجية المعجميين العرب في التعريف المعجمي؟، و ما مدى توفقهم في معالجة المداخل المعجمية؟. وقد خلص البحث إلى نتيجة مهمة هي؛ أنّ المعجم العربي قد تبنّى جميع أنواع التعاريف المعجمية المختلفة، ولكن ذلك التبنّي كان دون تنظير معجمي ضابط لها.

كلمات مفتاحية: التعريف المعجمي، الصناعة المعجمية، منهجيات التعريف المعجمي، التعريف الإسمي، التعريف البنيوي، التعريف المنطقي.

Summary:

One of the most important foundations upon which the lexicon is built, in every era, and one of the most important elements that the lexical

المؤلف المرسل: حنان غياط، الإيميل: ghassane.hanane@yahoo.com

industry attaches great priority to is the issue of "lexical definition", as lexical theorizing has singled it out with a lot of specification and clarification, and what he concluded in that is that he limited it to three basic types. : Nominal definition, structural definition, and logical definition. This research sheds light on these three methods of lexical definition, and deals with all their requirements and implications in the light of the modern lexical industry. In the lexical definition?, and how successful are they in dealing with lexical entries? The research came to an important conclusion: The Arabic lexicon has adopted all kinds of different lexical definitions, but that adoption was without a controlling lexical theorization of it.

Keywords: lexical definition, lexical industry, lexical definition methodologies, nominal definition, structural definition, logical definition

1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لم يعد خافيا على أحد من أهل الاختصاص في المعجمية، اليوم، أنّ الصناعة المعجمية العربية القديمة قد فاقت غيرها في الصناعة المعجمية للأمم الأخرى، وهذا بشهادة كبار اللغويين المستشرقين، مثل "فيشر"، و"هايود" وغيرهم.

فالمعجم العربي يتميّز بالغنى والتنوع، وهذا الغنى لم يتجسّد على مستوى الكمّ فحسب، وإنّما كذلك على صعيد الكيْف؛ فقد فطن أصحاب المعاجم العربية إلى ضرورة التنويع في طرق التّعريف المعجمي، وتناوله بأشكال وأنواع مختلفة، وهذا بحسب طبيعة اللفظ محلّ الشرح. وهذه الطرق في التعريف المعجمي التي أقدم عليها المعجميون العرب القدامى أصبحت، اليوم، صناعة لها مقوّماتها وضوابطها في الصناعة المعجمية الحديثة.

وقد فطن المشتغلون بالصناعة المعجميّة اليوم إلى قيمة التعريف المعجمي في بناء المعجم، فظهرت الكثير من المقاربات الّتي تحاول الإحاطة بطرق التعريف المعجميّ، وكفيّة إدراجها في المعاجم في مقابل الألفاظ المراد شرحها.

ولقد أخذت الصناعة المعجمية العربية قديما وحديثا بنصيب وافر مما شمله التنظير في التعريف المعجميّ، فالباحث يجد في المعاجم العربية الكثير من طرق الشرح المعجميّ، إدراكا منها بضرورة التنويع في الشرح ليفي بمتطلبات معنى الألفاظ.

وبالنظر لما سبق فالسؤال المطروح: ما طرق التعريف المعجميّ المعتمدة في الصّناعة المعجمية الحديثة اليوم؟ وما نصيب الصناعة المعجميّة العربية منها؟

ومن هنا جاء موضوع البحث حول: "تقنيات التعريف المعجمي في المعاجم العربية.

فهذا البحث يهدف إلى التّعرّف على مناهج المعجميين العرب في تعريفهم للألفاظ ومدى تنويعهم في الشّرح والتّعريف، ومدى استجابة ذلك لمقومات الصناعة المعجمية الحديثة.

ويقدم هذا البحث موضوعه من خلال أربعة مباحث: فالمبحث الأول افتتحناه بتعريف التعريف المعجمي، وأما المبحث الثاني فخصصناه لمفهوم التعريف الاسمي في المعجم وصوره، وخصصنا المبحث الثالث للتعريف البنيوي في المعجم وختمنا الفصل الرابع للتعريف المنطقي في المعجم.

2. مفهوم التعريف المعجمي.

يعدّ الشّرح أو التّعريف من أساسيات النّص المعجمي ومن ضروريات اكتماله، ونقصد به التحليل الدّلالي للكلمة المدخل، ويتكوّن من عدّة شروح معنوية يختلف كلّ تفسير عن آخر ويشكّل معنى أو مصطلحا معجميّا متداولا[1].

فالشرح أو التّعريف يعتبر من أهم متطلّبات الصناعة المعجمية بل أساس صناعة أي معجم، ولذلك كثر الاهتمام بكيفية شرح المعنى والتعريف باللّفظ المدخل ممّا أنتج نظريات وأنواعا متخصصّة لتحديد هذه النّماذج من التعاريف.

إنّ الشرح بالتعريف يعدّ تمثيلا للمعنى بواسطة كلمات أخرى، بمعنى أنّه يعيد التعبير عن الدلالة بألفاظ أخرى، فالتعريف والمعرّف تعبيران عن شيء واحد أحدهما موجز والآخر مفصل، ومن هنا سمّته الكتب العربية بالقول الشارح[2].

وبما أنّ وظيفة المعجم الأساسية هي شرح الكلمات فقد عدّ التعريف بشتى أنواعه قوام المعجم، فاهتمّ به المتقدّمون والمتأخرون وأجادوا في تبيان معنى الكلمة انطلاقا من أنواع التعاريف التي كانوا يعرفونها.

ولكن التعريف المعجمي قد تصادفه صعوبات، فهو زيادة على أنّه يضع في اعتباره مستخدم المعجم ويحاول أن يستخدم وسيلة يفهمها القارئ نجده كذلك تعتوره بعض المعوّقات منها[3]:

1_ محاولة تعريف الكلمات السهلة والمألوفة، ولذا قال أرسطو منذ ما يقرب من أربعة وعشرين قرنا: "إنّ أصعب شيء أن تضع تعريفا للأشياء السهلة".

2_ محاولة تعريف التصورات التجريدية مثل الحب والكراهية، والحكمة، وغيرها، بعد أن ثبتت صعوبة تعريفها بصورة كافية.

3_ صعوبة تعريف كثير من التصورات الحسية التيتدل على أشياء عادية، مثل منضدة وفنجان ودلو.وغيرها.

ولتجاوز هذه الصعوبات نجده بعض اللغويين وضعوا شروطا للتعريف الجيّد، ولعلّ الشّرط الأساسي والأوّل هو أن يكون قادرا على تقديم دلالة اللفظ أو الرّمز اللغوي لغير العارف به بصورة واضحة دون لبس أو غموض[4]. من بين شروط صحّة التعريف كذلك نجد[5]:

1-الاختصار والايجاز؛ فكلّ تعريف يجب أن يقول أكثر ما يمكن بأقل عدد من الكلمات.

2- السهولة والوضوح؛ فلا يفسّر اللّفظ بلفظ غامض، ولا يُعرّف بما لا يُعْرَفُ بِه.

3- تجنّب الدّور والإحالة إلى مجهول أو إلى شيء لم يعرّف في مكانه

4- مراعاة النّوع الكلامي للكلمة المعرّفة، فتعريف الاسم يجب أن يبدأ بالاسم، والوصف بالوصف ونحوه.

5- وجوب الإشارة إلى الشكل الخارجي والوظيفة والخصائص المميّزة حين نعرّف الأسماء الماديّة.

6- وكلّ هذا مع مراعاة أن يكون التعريف جامعا شاملا لكلّ أفراد المعرّف، ومانعا دالا على المعرّف وحده.

يعدّ التعريف والشّرح أهمّ وظيفة معجمية تحدّد نجاح أو فشل المعجم في تقديم المعلومات المطلوبة حول اللّفظ المراد شرحه، ويختلف التّعريف باختلاف الوسائل المساعدة له، فهو إمّا بسيط يعرِّف اللّفظ بمرادفه أو ضدّه، أو متخصّص يقدّم تعريفا بنيويّا للّفظ المراد شرحه، أو معقّد يعرف الشّيء ببيان نوعه وخصائصه.

3. التعريف الاسمي في المعاجم العربية

1.3 مفهوم التعريف الاسمي:

يعد التّعريف الاسمي أشهر أنواع التّعاريف استخداما في المعاجم العربية وذلك لبساطة هذا النوع في الشرح، إذ يكتفي فيه الشّارح بتقديم معنى اسم الشيء ولا يتجاوزه، فالدّلالة على معنى الاسم تعني أنّ المعرّف ليس في حاجة إلى ذكر حدّه وماهيته وخصائصه المميّزة، بل الوقوف على الطّريقة الّتي تستعمل بها هذه الكلمة أو تلك في اللّسان المستعمل بين النّاس[6].

إنّ هذا التعريف ينطلق من فكرة أساسية تقوم على أنّ كلّ لفظ أو عبارة له مقابل، أي إنّه يفترض وجود دلالة كونيّة تعادل اللّفظ أو العبارة المعنيّة، وتظهر تلك الدّلالة زوجا من المترادفات[7]. وبذلك فإنّ التّعريف الاسمي يقوم أساسا على البساطة في الشّرح وتقديم المعلومات الضرورية فقط.

2.3 صور التّعريف الاسمي: ويتجلّى هذا النّوع في عدّة صور أهمّها ما يلي:

أ- التعريف بالكلمة المفردة: وفي هذا النوع من أنواع التعريف الاسمي تظهر الكلمة المفردة كمكافئ للمدخل، ويشتمل على الأنواع التالية:

أ1- **التعريف بالمرادف:** والمقصود بالتعريف بالمرادف المكافئ الاسمي له؛ إذ يوجد دائما، على الأقل، زوجا من المترادفات لكل مفهوم لغوي، وهذا المفهوم يمكن أن يكون كلمة فذّة أو عبارة، أي إنّ المرادف المقصود هو المعادل كنوع من أنواع المساواة بين الدّال والمدلول وليس المعادل الموضوعي[8].

وفي علم اللغة الحديث يُعرَّف الترادف بأنه: «ألفاظ متّحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[9]، وقد أشار المحدثون إلى أنّ الترادف ظاهرة موجودة في كل اللّغات الإنسانية، ولكن في ضوء شروط حدّدوها يضيق المقام إلى ذكرها.

وفكرة التّرادف الدّلالي ذات أهمية خاصّة في العمل المعجمي، ولقد استغلت المعاجم العربية منذ بداياتها هذا النوع من التعريف وكثر في شرحهم للمفردات، ومن نماذج هذا النّوع من التعريف بالمرادف مثلا:

- شرح الخليل بن أحمد الفراهيدي(175ه) لألفاظ متعدّدة بشبهاتها في المعنى ومرادفاتها في أوّل معجم للّغة العربيّة المسمّى بمعجم "العين"، من ذلك مثلا لفظة الشِّقَاق، يقول: «الشِّقَاقُ: الخِلاَفُ»[10]. والتعريف هنا كان بلفظ واحد، وهو تعريف نظنّه كاف في هذا الموضع، فإن قلنا الشِّقَاق أو قلنا الخلاف فالمعنى واحد.

- ونجد الجوهري(394ه) كذلك في القرن الرابع يستخدم هذا النّوع من البساطة في الشرح فيقول في شرحه للفظة التَّسْدِيد: «التَّسْدِيدُ: التَّوْفِيقُ»[11]. فلو قلت في موضع تسديد أو قلت توفيق فلا بأس في ذلك لأنّ معناهما واحد وما يفهم من الأولى تفيده كذلك الثانية.

وغيره كثير في المعاجم العربية السابقة واللاحقة، والّتي اتبعت نظام التقليد في تقنيات المعاجم. ولكن على الرّغم من كثرة استخدام هذا النوع من التعريف إلاّ أنّه يحمل عيوبا جمّة، لذا لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده؛ بل لابدّ أن يكون ضميمة لطريقة أخرى، ويعيب الاعتماد على الشرح بالمرادف وحده ما يأتي[12]:

- أنّه يخدم غرض الفهم وحده ولا يصلح لغرض الاستعمال.

-أنّه يعزل الكلمة عن سياقاتها ويقدّمها جثة هامدة لا روح فيها ولا حياة.

-أنّه يقوم على أساس فكرة وجود ظاهرة الترادف، وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى وهو أمر مشكوك فيه.

فكلّ لفظة تحمل شيئا من الخصوصيّة في المعنى، من ذلك تعريف كلمة (ولج) بـ(دخل)، وهو ترادف غير حقيقي ذلك أنّ في (ولج) معنى لا يتحقق ولا يوجد في (دخل)، لأنّ الدّخول يستوجب وجود المنفذ كالباب أو الثقب، في حين أنّ الولوج يستوجب ضيق المنفذ أو عدم وجوده

كولوج الإبرة في القماش أو الوتد في الأرض، ومثل هذا يقال بالنسبة للقلب والجنان، وتهيّج وثار وقعد وجلس، والقبح والسوء، حيث كل مفردة تمثل معنى أوسع من الثانية أو أخص منها[13].

ولكن على الرغم من هذه العيوب فإنه لا يمكن إنكار التعريف بالمرادف كليّا لأنه يتضمّن بعض المزايا وقد حدّد "أحمد مختار عمر" بعض الأماكن التي يصلح فيها التعريف بالمرادف وهي[14]:

1-المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية الّتي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيرا.

2- معاجم المصطلحات مثل الترادف بين "كلوريد الصوديوم" و"الملح" المعروف.

3-عند شرح كلمة معرّبة بنظيرتها العربية كأن يقال: التليفون: الهاتف.

4- إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقاربة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدّقيقة بين اللّفظين.

5-في المعاجم الثّنائية التي تضع اللّفظ الشارح من لغة مقابل اللّفظ المشروح من لغة أخرى وتتحدد الدقّة في المعاجم العلميّة عادة.

6- إذا لم يكن المعنى الدّقيق مطلوب إلى حدّ كبير.

وخلاصة ما سبق؛ إنّ التعريف بالمرادف لا يصلح إلا كوسيلة أولية للشرح، ولذلك يجب أن يستعين المعجمي بتقنيات أخرى من أجل بلوغ الهدف والمتمثل في الوصول إلى المعنى المطلوب.

أ$_2$- **التعريف بالضدّ**[15]: يشيع التعريف بالضد في المعاجم العربية قديمها وحديثها، وذلك ليسره من جهة ولاعتقاد المعجمي بوجود مرادفات وأضداد تامة تصلح لأن تكون وسيلة وعونا على حلّ مصاعب التّعريف في القاموس من جهة أخرى[16].

إنّ هذا التعريف الّذي يقوم على أساس قاعدة أنّ "الضد لا يتضح إلاّ بالضد" قد أشار إليه كثير من الباحثين في العصر الحديث، من ذلك "وين ريتش" WEIN RITCH في القرن العشرين (1960)، بينما انتبه إليه اللّغويون العرب منذ ما يقارب ثلاثة عشر قرنا، حين فسّروا به بعض ما يعتبره اللغويون المحدثون موضع إشكال في تفسيره، فقد أشار "بلومفيلد"BLOOMFIELD مثلا إلى صعوبة تفسير لفظ الحب، ولكننا نجد معجميونا القدامى يعرّفونه ببساطة قائلين بأنّ الحبّ: هو نقيض البغض[17].

ومن أمثلة ذلك في المعاجم العربية:

- «البُغْضُ: ضِدُّ الحُبِّ»[18].

- «الحَقُّ: نَقِيضُ البَاطِلِ»[19].

ويكثر استعمال هذا النوع من التعريف في الكلمات الدالة على السلب كالألوان والهيئات، ولكن على الرغم من استثماره في التعريف المعجمي العربي إلاّ أنّه يعدّ محدود الفائدة لأنّه لا تخضع له في المعجم سوى كلمات قليلة قابلة للسّلب[20].

أ$_3$- **التعريف بالمشتق:** وهو أن يعرّف المدخل بأحد مشتقّاته في شكل إحالة، على أساس أنّ المشتق معروف، أو سبق تعريفه ضمن الأسرة الاشتقاقية كما في المعاجم ذات المداخل المفقرة[21].

ويبدو هذا النّوع من التعريف منتشرا بكثرة في المعاجم اللغوية العربية منها والأجنبية على حد سواء، وربما رجع ذلك إلى بساطته واقتصاديته وسهولته.

ومن أمثلة ذلك في المعاجم العربيّة ما يلي:

- «القِرَّةُ: مَا تُصِيبُهُ مِنَ القُرِّ»[22].
- «بَغُضَ الرَّجُلُ: صَارَ بَغِيضًا»[23].
- «الأَحْمَرُ مِنَ الأَشْيَاءِ: مَا لَوْنُهُ الحُمْرَةُ»[24].

إنّ هذا النّوع من التعريف يعتمد على السهولة في بسط الأشياء، غير أنّ هذه السّهولة ليست دائما مؤكّدة، فالمعجمي في هذه الحالة يتّكل على المحال عليه من المشتقّات المعرّفة، وكثيرا ما تكون مشتقّات الجذر غير معرّفة تعريفا كافيا، ممّا يؤدّي إلى الغموض، كما أنّ المستعمل في هذه الحالة إمّا أن يقف على المعنى، إذا كان عارفا بدلالة مشتقّات الجذر، وإمّا أن يعود إلى الجذر أو المشتقّ المحال عليه دلاليا[25].

وهذا ما يؤدّي إلى الوقوع في الدّور والّذي يعدّ عيبا من عيوب الصناعة المعجميّة قديمها وحديثها، فالقاعدة تقول: لا يمكن أن نعرّف كلمة بنفسها، أو بكلمات من أسرتها. فلا يصحّ أن نعرّف مثلا كلمة حَسُبَ بِصارَ حَسِيبًا، إذ لا يجوز أن تدخل الكلمة المعرّفة ولا المشتقّات منها في التعريف إلاّ إذا كان مركّباً وقصد بشرحه المعنى الجديد الّذي اكتسبه بالتّركيب[26].

أ$_4$- **التعريف بالترجمة:** الأصل في هذا النّوع من التّعريف أن يكون مختصّا بالمعاجم الثنائيّة أو المتعدّدة الألسن، أما المعاجم الأحادية فيكون التعريف فيها بلغة واصفة من اللسان نفسه، فإذا كان من خصائص معجم الترجمة ألا يشرح اللفظة الأجنبية بتعريف أو تفسير وإنما يعطي الكلمة المعادلة تماما انطلاقا من كون الترجمة هي تحويل كلمة دالة في أحد الألسن إلى كلمة دالة في لسان آخر، فإنّ من خصائص المعجم أحادي اللسان أن يقدّم للمدخل تعريفا كافيا وتاما[27].ولقد جارت المعاجم المعاصرة التطوّر الحضاري وأخذت تستعين بالترجمة في التعريف، وإن كانت هذه الظاهرة نادرة ومحدودة، ومن أمثلة ذلك:

- «المِجْهَرُ: المِكْرُوسْكُوب»[28].
- «مِذْيَاعٌ: ج مَذَايِيع جِهَازُ الرَّادِيُو»[29].

ب- التعريف بالكلمة المخصّصة: إذا كان الشرح بالمرادف يعتمد على كلمة واحدة مفردة، فإنّ هذا النّوع من الشرح يقوم على أساس تحديدي، فهو لا يكتفي بالكلمة المفردة في تعريف المدخل، بل يخصّها بكلمة أخرى تنسبها أو تصفها، ويبدو أنّ هذه الطّريقة أحسن حظّا من التعريف بالكلمة المفردة لأنّه عن طريق التّخصيص يقف القارئ على سمة إضافية من سمات المعرّف ممّا يجعل المدخل يتميّز ولو نسبيا عن بقية الأشباه[30].

ومن أمثلة هذا النّوع من التعريف في المعاجم العربية:

- «النَّجْذُ: الكَلاَمُ الشَّدِيدُ»[31]، فلو اكتفى المعجمي بالمرادف الّذي هو الكلام لكان التّعريف ناقصا غير دقيق، أو يمكننا القول إنّه قد يميل إلى الخطأ، فالكلام الشّديد ليس هو تماما الكلام العادي، ذلك أنّه يوحي على استياء وغضب من المتكلّم.

- «الخِيمُ: فِرِنْدُ السَّيْفِ»[32].

- «الحِصَانُ: الذَّكَرُ مِنَ الخَيْلِ»[33].

- «شَاكُوشٌ: المِطْرَقَةُ الصَّغِيرَةُ»[34].

- «السَّمَمُ: النَّمْلُ الأَحْمَرُ الصَّغِيرُ»[35].

- «السِّنَانُ: نَصْلُ الرُّمْحِ»[36].

وبذلك فإنّنا نلاحظ في هذه الأمثلة أنّ هناك تخصيصا للمعنى وتحديدا له لكي لا يختلط الأمر، فلو اقتصر المعجمي على تعريف الحصان بأنّه الخيل واكتفى لدخل معه من بني جنسه من ذلك الفرس، ولذلك يعدّ هذا النّوع ضروري جدّا لجلاء المعنى وتوضيحه.

ج- التعريف بالعبارة: ويعدّ هذا النّوع من التّعريف الصورة الثالثة من التعريف الاسمي، ويتميّز بأنّه يتجاوز الكلمة المفردة، كالمرادف أو الضدّ، والكلمة المخصّصة ليظهر في شكل عبارة أو جملة إلاّ أنّه لا يصل إلى التعريف التّام منطقيّا كان أم بنيويا، بحيث يضلّ قاصرا على تغطية كل خصائص المعرّف أو اسمه كما هو مستعمل في اللغة بين الناس في كثير من المداخل التي تحتاج إلى تعاريف دقيقة[37]. ومن أمثلة هذا النّوع من الشرح في المعاجم العربية ما يلي:

- «المَطْعُ: ضَرْبٌ مِنَ الأَكْلِ بِأَدْنَى الفَمِ، وَالتَّنَاوُلُ فِي الأَكْلِ بالثَّنَايَا وَمَا يَلِيهَا مِنْ مُقَدِّمَةِ الأَسْنَانِ»[38].

- «رَافِعَة: آلَةٌ تُرْفَعُ بِهَا الأَشْيَاء»[39].

وبهذه الأمثلة يتّضح لنا الفرق بين أنواع التعاريف الاسمية الثلاث، حيث إنّ التعريف بالكلمة المفردة يقوم على شرح معنى المدخل بكلمة واحدة وفقط وكأنّه يقول إنّ معنى المدخل يكتفي بهذه المفردة، أمّا التعريف بالمخصصّة فإنّه يضيف بعضا من الوصف والتحديد للمدخل

لكي يبيّن أكثر معنى المدخل، أمّا التعريف الّذي نحن بصدده الآن وهو التعريف بالعبارة فهو يقوم على كافّة أنواع الوصف والتّحليل، في حدود التعريف الاسمي، ليصل إلى المعنى المطلوب.

4. التعريف البنيوي في المعاجم العربية.

التحليل البنيوي منهج وصفي يسعى إلى دراسة اللغة كنظام من العلاقات القائمة بين عناصرها، ويقوم في الدّرس المعجمي على أساس تحليل المفردات إلى مجموعة من البنى أو الأنظمة تتألّف من عناصر تكتسب معانيها من خلال علاقاتها ببعضها البعض، فالمدخل المعجمي في إطار هذا المنهج يكتسب معناه من خلال مكوّناته البنيوية أو المفهومية التي ترتبط بغيره من المفردات[40].

ويستثمر مجموعة من المناهج من أهمّها: التّعريف بالحقل الدّلالي، والتّعريف السّيمي والتّوزيعي والتّعريف الإجرائي[41]. ونعثر في شرح المفردات في المعاجم العربية القديمة والحديثة على ملامح مجموعة من التعريفات المقتبسة من النظريات الدلالية من بينها:

1- التعريف التوزيعي المقتبس من النظرية التوزيعية.

2-التعريف المقوّماتي[42] المقتبس من النظريّة التحليلية.

3- التعريف السّياقي المقتبس من النظرية السّياقية.

4- التعريف الإجرائي المقتبس من الذرائعية.

5- التعريف بالحقل الدّلالي المقتبس من نظرية الحقول الدلالية.

1.4 التعريف التوزيعي في المعاجم العربية:

لقد تجسّدت النظرية التوزيعية في مجال المعجم خاصة في طرق التعريف، فتبنّى المعجميون عن معرفة أو عن غير معرفة طريقة التعريف التوزيعي، والّذي يقوم على اعتبار مجموع ة السياقات التي يمكن لعنصر لغوي أن يستخدم فيها، أي تفريق الكلمة المدخل على مجموعة من الأسيقة المختلفة مع المعاوضة للوقوف على دلالتها، وينبثق هذا التعريف من منهج التحليل التوزيعي الذي يعرف الوحدات المفرداتية من خلال الموقع الذي توزّع ضمنه الكلمة، وليس على أساس وظيفتها العامّة، ويتم ذلك بواسطة الإحلال والإبدال والمعاوضة، مع ترصّد المواضع التي تظهر فيها الكلمات الأخرى التي تشترك معها في النّسق اللّساني، حيث تستبدل كلمة مع أخرى أو كلمة في جملة لتظهر الصفات التي تربطها بها أو تفصلها عنها، ويتم ذلك عبر مراحل وهي:

1- حصر المفردات المراد تعريفها، سواء أكانت ضمن حقل دلالي متجانس أم من المترادفات، أم المشترك اللّفظي، أم المتباينات.

2- رصد الأسيقة التي يمكن أن ترِد فيها أو لا ترِد.

3- توزيع المداخل المراد تعريفها على هذه الأسيقة أو الكلمات عن طريق المعاوضة والإحلال والإبدال.

4- تحديد الدّلالات الخاصة بكل مدخل حسب التوزيع الذي يميزها عن الدلالات الأخرى.

وبذلك يمكن القول إنّ التعريف التوزيعي هو الموقع الذي تحتله الكلمة من حيث تآلفها أو تنافرها مع الأسيقة المقترحة لتظهر دلالاتها الحقيقية أو المجازية ومجالات استعمالها. ولقد ظهرت بعض بوادر هذا المنهج في الدّرس المعجمي العربي، ومن أمثلته في المعاجم ما يلي:

- «البَغِيُّ: الفَاجِرَةُ حُرَّةٌ كَانَت أَوْ أَمَةً،...وَلاَ يُقَالُ رَجُلٌ بَغِيٌّ وَلاَ امْرَأَةٌ بَغِيَّةٌ»[43].

- « يُقَالُ جَسُورَةٌ ولا يُقَالُ جَسُورٌ»[44].

- «والرَّجُلُ آدِرٌ ولَا يُقَالُ امرأة أَدْرَاءٌ»[45].

أمّا في المعاجم الحديثة فيقرّ "حلّام الجيلالي" بعد تحليله لمجموعة من الأمثلة أنّ التعريف التّوزيعي في المعاجم العربية القديمة والمعاصرة قاصر جدّا وكثيرا ما نجد المعجميين يكتفون بالتعريف السياقي ولا يهتمون بالتوزيعي، وبذلك فإنّ هذا التعريف لا تزال تطبيقاته المعجمية بطيئة وحذرة وذلك لأنّ مسألة توزيع المداخل على سياقات بعدية تقنية صعبة ومعقّدة، كما أنّها غير مضمونة النتائج لأنّها تتطلّب العشرات من النّماذج للمدخل الواحد، مع إخضاعه لمسألة المعاوضة، مما يتطلّب بنكا من الصيغ والتعابير المرصودة في الحواسيب والأجهزة المعلوماتية، أضف إلى ذلك أنّ المعنى في ظلّ هذا التوزيع يظلّ غالبا معطى حدسيا من معطيات التجربة ولا يمكن البثّ في دلالة ما إلاّ بعد توزيع المدخل على كلّ الأسيقة المحتملة[46].

2.4 التعريف بالسياق :

يقصد بالسياق، في الصناعة المعجميّة، المثالَ السياقي، وهو كل ما يسبق العنصر اللغوي أو يليه في كلام أو نص، سواء كان صوتا أم كلمة أم جملة، ويهدف في المجال المعجمي إلى تحديد معنى الكلمة من خلال التّركيب الّذي تقع فيه، بتحليل العناصر اللغوية السابقة واللاّحقة[47].

وبذلك فإنّ السياق هو ذلك المحيط الذي يحيط أساسا بالكلمة أو المدخل المعجمي مستعملا في نص معيّن، فيدعى سياقا ضيّقا إذا سبق الكلمة المعيّنة أو لحق بها كلمة واحدة، وفي المقابل هناك سياق واسع وهو يتعلق بالكلمة أي المدخل المفرد أو المركّب أو المعقّد في نطاق ما يسبقها وما يلحقها، ممّا يمكن أن يكون جملة أو فقرة[48]. فالسياق يقوم بتحديد دلالات اللّفظ على وجه الدقّة، وبواسطته تتجاوز كلمات اللّغة حدودها الدّلالية المعجمية المألوفة لتفرز دلالات جديدة، قد تكون مجازية أو إضافية أو نفسية أو غيرها[49].

وتجدر الإشارة إلى أن التّحليل التوزيعي والّذي يعتبر تقنية من تقنيات التّعريف يختلف كل الاختلاف عن التعريف السياقيّ، ويكمن هذا الاختلاف في[50]:

1- التحليل التوزيعي منهج قائم بذاته، بينما السياق وسيلة مساعدة.

2- التعريف في المنهج التوزيعي يتم عن طريق توزيع الكلمة على أسيقة بعدية على أساس المعاوضة، أمّا في النظرية السياقيّة فيكتفي المعجميّ بتجميع الأسيقة القبلية الّتي وردت فيها الكلمة لا تلك التي يمكن أن ترد فيها.

3- التحليل التوزيعيّ يتمّ خارج المعجم لضبط التعريف ولا يسجّل تدعيما للتعريف مثل الأسيقة والشواهد.

ولقد استثمرت المعاجم العربية التعريف بالسياق على وجه خاص على خلاف التعريف التوزيعي التي لم توله أيّ أهميّة سواء قديما أو حديثا، ومن أمثلة التعريف بالسياق ما يلي:

- «عَطِبَ الشَّيْءُ يَعْطَبُ عَطَبًا، أَيْ: هَلَكَ...وَيُقَال: أَجد رِيحَ عُطْبَةٍ، أَيْ رِيحَ خِرْقَةٍ، أَوْ قُطْنَةٍ مُحْتَرِقَةٍ»[51]. وبذلك فإنّ المعاجم قامت بشرح الكلمات وتسييقها لتوضيح طريقة استخدامها.

3.4 التعريف الإجرائي:

التعريف الإجرائي هو تعريف ذرائعي ذو جذور سيميائية وبخاصة مع "تشار بيرس" الّذي عبّر عن هذا الاتجاه في البحث عن المعنى الذي يصل الرمز بموضوعه، أو المبدأ المفسّر لكلمة ما تفسيرا حسيّا، بقوله: " تدبّر الآثار التي يجوز أن يكون لها نتائج فعلية، على الموضوع الّذي نفكّر فيه، وعندئذ تكون فكرتنا عن هذه الآثار هي كل فكرتنا عن الموضوع"[52].

فالتعريف الإجرائي إذن هو محصّلة الآثار العملية للشيء المعرّف، أي إنّه ينطلق أساسا من التجربة الحسية، ليكون مجموع الآثار والوظائف الناتجة عن المعرّف هي التعريف المطلوب، ويفهم أنّ هذا التعريف على ما له من أهمية في تعريف بعض المداخل الصّعبة التحديد، إلّا أنّه يضلّ قليل الفائدة في المجال المعجمي أو محدودا، لأنّ الآثار العملية لا تتوفّر عليها كلّ المداخل المعجمية، وبخاصة عند تعريف الألفاظ المجرّدة، وتجدر الإشارة إلى أنّ تعريف الشّيء بآثاره طريقة مألوفة في المعاجم، ولذلك نجد له نماذج متعدّدة على اختلاف عصورها، وإن كان ذلك غير ملتزم به في تعريف جميع المداخل التي لها آثار عملية، وإنّما أكّد عليه أصحاب المنطق الأرسطي في خضمّ الثورة الصناعية[53]. ومن أمثلة هذا النّوع من التعريف في المعاجم العربية ما يلي:

- «البَسْبَسُ: شَجَرٌ تُتَّخَذُ مِنْهَا الرِّحَالُ»[54].

- «الـمَنَارَةُ: الّتي يُؤَذَّنُ عَلَيْهَا»[55].

ومن هنا نلاحظ أنّ تعريف الـمنَارَةُ وَالبَسْبَسُ، كان تعريفا إجرائيًا يقوم على تبيان وظيفة المدخل المعرّف لا على بيان صفاته أو غير ذلك.

4.4 التعريف بالحقل الدلالي:

نقصد بالحقل الدّلالي أو المجال الدّلالي مجموعة من الكلمات المتقاربة في معانيها يجمعها صنف عام مشترك بينها[56].

ولذا يعرّف "ستيفن أولمان" الحقل الدلالي على أنّه: «قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبّر عن مجال معيّن من الخبرة»[57]. ويذهب جورج مونان إلى أنّه: «مجموعة من الوحدات المعجمية التي تشتمل على مفاهيم تندرج تحت مفهوم عام يحدّده الحقل»[58].

إنّ هذه التّعاريف تدلّ على أنّ الحقل هو قطاع عام ومفاهيم جزئية ترتبط دلاليا؛ وبذلك فإنّه يتكوّن من مجموعة من المعاني أو الكلمات المتقاربة التي تتميّز بوجود عناصر أو ملامح دلالية مشتركة. ويتّفق أصحاب هذه النظريّة على جملة من المبادئ منها[59]:

- إنّ وحدة المعجم المفردة لا تنتمي إلى أكثر من حقل.
- لابدّ لكل وحدة معجميّة أن تسجّل انتماءً لحقل معيّن.
- لابدّ من اعتماد السّياق الّذي يضمّ المفردة.
- لابدّ من الارتكاز على معيارية القواعد (النحو).

أما عن استفادت المعاجم من نظرية الحقول الدلالية، فيرى "أحمد مختار عمر" أنّه ليس هناك معجم قام على أرضية مفادها نظرية الحقول؛ إذ يقول: «لا نعرف معجما في القديم أو الحديث في أي لغة من لغات العالم قد قام على أساس من نظرية المكوّنات الدّلالية، بما في ذلك معاجم الموضوعات أو المجالات الدّلالية، ولكن علماء الدّلالة هم الذين ناقشوا هذه النظرية، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليلية كثيرة ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للكلمات»[60]. وبذلك فإنّ معاجم المعاني، أو ما يعرف بمعاجم الموضوعات، لم تأت على أساس تطبيق النظرية، وإنما جاءت فطرة لما اقتضته حاجة العصر آن ذاك.

وترتبط نظرية الحقول الدلالية في اللّسان العربي بمعاجم المعاني ارتباطا وثيقا؛ لأنّ الفكرة الأساسية للحقل تتمثل في محاولة توزيع المداخل المعجمية إلى موضوعات ومعالجتها ضمن حقول مفهومية متواردة وظهرت بوادر استخدامها في الرسائل الدلالية مع بداية التدوين خلال القرن الثاني للهجرة عند العرب، فكانت النواة الأولى لمعاجم المعاني فيما بعد، وتجسدت في أكمل صورها عند "الثعالبي"(429هـ) في كتاب "فقه اللغة وأسرار العربية"، ولدى "ابن سيده" (458هـ) في كتابه "المخصص في اللغة"[61].

وبذلك يمكننا القول: إنّ نظرية الحقول الدلالية قد أسهمت بشكل بارز في إيجاد حلول لمشكلات لغوية كانت تعتبر إلى زمن لغوي قريب مستعصية وتتّسم بالتّعقيد، ومن جملة تلك الحلول الكشف عن الفجوات المعجميّة الّتي توجد داخل الحقل الدلالي، وتسمى هذه بالفجوة الوظيفية، أي عدم وجود الكلمات المناسبة لشرح فكرة معينة، أو التّعبير عن شيء ما، كذلك إيجاد التقابلات وأوجه الشبه والاختلاف بين الأدلة اللغوية داخل الحقل الدلالي الواحد، وعلاقتها باللفظ الأعم الذي يجمعها ويمكن بناء على ذلك إيجاد تقارب بين عدة حقول معجمية، كما تتمثل

أهمية الحقول الدلالية في تجميع المفردات اللغوية بحسب السمات التي تعيق المتكلم أو الكاتب في استعمال المفردات التي تبدوا مترادفة أو متقاربة في المعنى، وتوفر له معجما من الألفاظ الدقيقة الدلالة التي تقوم بالدور الأساسي في أداء الرسالة الإبلاغية أحسن الأداء[62].

5. التعريف المنطقي.

يطلق مصطلح التعريف المنطقي على كلّ تعريف يسعى إلى شرح معنى الكلمة بذكر مكوّناتها الدّلالية، وهو تعريف يستمدّ بعض شروطه من المنطق الأرسطي المتمحور حول الكلّيات الخمس، والتي يقصد بها المعاني العامّة التي تصدق على كثير من الأشياء، وتسمّى المحمولات أيضا، وهي المعاني المجرّدة[63].

ويختلف التعريف المنطقي عن كلّ من التعريف الاسمي الذي يهدف إلى تحديد اسم الكلمة كما هي مستعملة بين المتكلّمين، والتعريف البنيوي الذي يهدف إلى معرفة المعرفة العامّة مقوماتيا أو إجرائيا أو سياقيا، وهذا يعني أنّه تعريف خارج عن اللغة، يعتمد المنطق فهو يصنّف الكلمات بحسب المحسوس والمجرّد والحقيقة والمجاز، وكثيرا ما يفسّر المداخل بجمل أو بنصٍّ أو يصنّف مضمونها دون أن يعرّفها لغويا أي إنّه لا يحلّل عناصر المداخل دلاليّا في النّظام اللّساني، بقدر ما يعبّر عن حقيقة الشيء الجوهرية[64].

ويمكن القول إنّ التعريف المنطقي يبنى على الكليات الخمس، والتي تنقسم إلى قسمين: المحتوى الّذي يعيّن المقولة العامّة أو الجنس الذي يرجع إليه الشيء المعرّف، والسّمات الخصوصية التي تميّز الأجناس فيما بينها[65]. ويتحقق هذا النّهج على النّحو التّالي[66]:

1-أن ينسب الشّيء المعرّف إلى جنسه الّذي ينتمي إليه (حيوان، نبات، معدن).

2-أن يُفْصَل عن بقيّة الأشياء الأخرى التي تنتمي إلى الجنس نفسه، وذلك بذكر نوعه أو فصله (ثدي، عشبي، صلب...).

3-أن يميّزه عمّا يشاركه في بعض الصّفات والملامح الأخرى الخاصّة أو العامّة والأغراض المفارقة كاللّون والشكل والحجم والوزن والطول والوظيفة وهكذا كلّما أضفنا عنصرا من عناصر المعرّف ازداد تمييزا عن غيره من الأشباه والنّظائر. ويعترض التّعريف المنطقي عدّة مشاكل أهمها:

1- صعوبة تحديد الجنس في جميع الحالات (أسماء الأجناس والأدوات)، وبالفعل فإنّ التعريف المنطقي[67] لنفس المعرّف يظهر تنوّعا كبيرا في المحتوى، وهذا راجع إلى مصاعب اختيار المحتوى والمكوّنات المميّزة[68].

كذلك اعتبار ما تحت التّصنيف الأعلى (أو الجنس) نوعا منه مثل الطّائر بالنسبة للعصفور، ومثل الزّهرة بالنسبة للورد...وهذا يعني أن أي تعريف للمستوى الأدنى يجب أن يبدأ كالتالي: الصّقر نوع من الطيور، و الورد نوع من الزهور...ولكن كثيرا ما تختفي هذه العلاقة النّوعية

وتحل محلّها علاقة وظيفية كعلاقة البندقية بالسلاح وعلاقة السيارة بأدوات النّقل، فليست البندقية نوعا من السلاح، ولا السيارة نوعا من أدوات النقل. وقد تكون العلاقة غير الاشتمالية أو الوظيفية، كأن تكون علاقة الجزء بالكل، فالفم ليس نوعا من الوجه ولكن جزء منه، كما أنّ العلاقة قد تكون التجاور في المكان مثل أدوات المائدة التي تضم الملعقة والشوكة والسكين، وهي أشياء متنوّعة ليس هناك ما يجمعها سوى الوظيفة واتّحاد المكان[69].

2- عدم ضبط حدود للسّمات الخصوصية، فهي تختلف من قاموس إلى آخر ومن تعريف إلى آخر، وهو ما يؤول بالتعريف إلى عدم الالتزام بشرط التعبير عن المعرّف ولا شيء غير المعرّف المجرّب بالسؤال المزدوج «هل جميع ما يطلق عليه "أ" هو "ب"؟ وهل كل "ب" يطلق عليه "أ"؟»[70].

ولذلك كثيرا ما نجد القاموسي يزاوج في التعريف بين ثلاث حالات مختلفة[71]:

أ- تعريف ضعيف الخصائص، إذا أجاب عن السؤال الأوّل فقط، ومثاله:

- «الدّخْنَانُ: ضَرْبٌ مِنَ العَصَافِيرِ»[72]. فالاقتصار على أنّ الدّخنان هو ضرب من العصافير يعد تعريفا ناقصا جدّا ذلك أنّه لم يستوف شروط التعريف.

ب- تعريف كاف إذا أجاب عن السؤال المزدوج، ومثاله:

- «الكُرَّاثُ: عُشْبٌ مُعَمَّرٌ مِنَ الفَصِيلَةِ الزنْبَقِيَةُ، ذو بَصَلَةٍ أَرْضِيَّةٍ تَخْرُجُ مِنْهَا أَوْرَاقٌ لَيْسَتْ جَوْفَاء وَفِي وَسَطِهَا شمراخ يَحْمِلُ أَزْهَارًا كَثِيرَةً، وَلَهُ رَائِحَةٌ قَوِيَّةٌ، وَمِنْهُ الكُرَاثُ الشَّامِي، وَهُوَ أبُو شُوشَةِ»[73].

ج- تعريف مبالغ في خصائصه، وذلك إذا ذكر عددا كبيرا من المكوّنات يفوق الوصف الضّروري، وهذا التعريف يطلق عليه عادة التعريف الموسوعي ويكثر في مجالات المعارف العامّة، ومثاله:

- «الرَّخَمُ: طَائِرٌ غَزِيرُ الرِّيشِ، أَبْيَضُ اللَّوْنِ مُبَقَّعٌ بِسَوَادٍ، لَهُ مِنْقَارٌ طَوِيلٌ، قَلِيلُ التَقَوُّسِ، رَمَادِيُّ اللّوْنِ إِلَى الحُمْرَةِ، وَأَكْثَرُ مِنْ نِصْفِهِ مُغَطًّى بِجِلْدٍ رَقِيقٍ، وَفَتْحَةُ الأَنْفِ مُسْتَطِيلَةٌ عَارِيَةٌ مِنَ الرِّشِ، وَلَهُ جَنَاحٌ طَوِيلٌ مُذَبْذَبٌ يَبْلُغُ طُولُهُ نَحْوَ نِصْف مِتْرٍ، وَالذَنَبُ طَوِيلٌ بِهِ أَرْبَعَ عَشَرَ رِيشَة، وَالقَدَمُ ضَعِيفَة والمَخَالِبُ مُتَوَسِّطَةُ الطُّولِ سَوْدَاءُ اللَّوْنِ»[74].

إنّ هذا المثال يوضّح مدى المبالغة في ذكر خصائص الشيء المعرّف، فمعلومات مثل الأنف المستطيل والمخالب المتوسطة ليس لها أي قيمة في مثل هذا المعجم، والذي من المفروض أن يترك مثل هذه المعلومات للمعاجم الموسوعية.

6. خاتمة:

وفي نهاية هذا البحث والذي وصلنا فيه إلى خاتمته، يجدر بنا أن نضمنّها أهم النتائج المتوصل إليها ومنها:

01-تنشد الصناعة المعجمية الحديثة الوصول إلى صنع المعجم الجيّد المثالي الذي يقوم على مجموعة من الوظائف يقدّمها المعجمي إفادة للقارئ، ويعدّ شرح المعنى أو التّعريف من أهمّ هذه الوظائف، بل هو أساسها، ذلك أن تقديم معلومات عن اللّفظ المدخل دون شرح لمعناه هو قصور واضطراب من المعجمي.

02- لقد تنوّعت طرائق التّعريف المعجمي في المعاجم العربية قديمها وحديثها، وذلك حسب حاجة اللّفظ إلى الشّرح، فأحيانا يكون اللفظ بسيطا فوجب على المعجم الاختصار في التّعريف، وأحيانا أخرى لا يمكن شرح المعنى إلّا بالاستعانة بالمنهج البنيوي الّذي دبّجه المعجميون القدامى والمحدثون على الرّغم من عدم الاضطلاع عليه وعلى نظريّاته.

03- لقد وقعت الصناعة المعجمية العربية في كثير من التخبط في التعريف المعجمي، فهي بالرغم من تنويعها في التعريف المعجمي بين مختلف التعريفات المقررة في الصناعة المعجمية الحديثة، إلا أنها لم تتوفق، ففي كثير من الأحيان يكتفى بسطحية التعريف باللفظ المدخل، كالتعريف بالمرادف والضدّ، أو يبالغون في هذا التعريف حدّ الملل مثل التعريف بالأشياء منطقيا.

05- على الرّغم من الانتقادات الشّديدة التي تواجهها الصناعة المعجمية العربية إلّا أنّها تعتبر من أغنى الصناعات من حيث الكمّ والكيف، و تظلّ رائدة ومثال يُحتذى به في هذا المجال.

مراجع البحث وإحالاته:

1حلاّم الجيلالي، المعاجم العربية قراءة في التأسيس النّظري، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، وهران-الجزائر، 1997، ص26.

2 أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009، ص121.

3 نفسه، ص124.

4 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة،دط، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999، ص66.

5 ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص125-126.

6 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة،ص105.

7 محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان،1986،ص165.

8حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص106.

9 ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، القاهرة-مصر، دت، ص119.

10 الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دط، دت، مادة (شق)، 07/5.

11الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1990،مادة (سدد)، ص233.

12أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث،ص141.

13 حلاّم الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص109. وللتوسع في هذه القضية ينظر: كتاب الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري.

14 أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص141-142.

15 لا نعني بالضد ما عناه القدماء في اللّفظ المستعمل لمعنيين متضادّين وما سمّاه البعض التّضاد، وإنما نعني به وجود لفظين يختلفان نطقا ويتضادّان معنى.

16 الحبيب النصراوي، التعريف القاموسي بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009، ص66.

17 محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، ط1، 1966، ص103.

18 الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (بغض)، ص1066.

19الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادة (حق)، 6/3.

20 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص115.

21 نفسه، ص112.

22 الخليل، العين، مادة (قر)، 21/5.

23 الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (بغض)، ص1066.

24مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004، مادة (حمر)، ص196.

25 ينظر: حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص112.

26 أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص124.

27 ينظر حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص118.

28 مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط، مادة (جهر)، ص147.

29 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،المعجم العربي الأساسي ، دار لاروس، تونس، 1989، مادة (ذيع)، ص513.

30 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص120.

31 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادّة (نجذ)، ص902.

32 نفسه، مادة(خيم)، ص267.

33 نفسه، مادّة(حصن)، ص180.

34 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي مادّة (شكش)، ص698.

35 نفسه، مادّة(سمم)، ص272.

36 نفسه، مادّة(سنن)، ص272.

37 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص121.

38 الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، مادة (مطع)، 27/2.

39 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعجم العربي الأساسي، مادة (رفع)، ص537.

40حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص155.

41 حلام الجيلالي، المعاجم العربية قراءة في التأسيس النظري، ص28.

42 يقوم التحليل المقوّماتي في تعريف المداخل على أساس ترصّد العناصر المكوّنة للمعنى. فيشير إلى المقوّمات المميزة الموجودة بالرّمز (+) وإلى المقوّمات المفقودة بالرمز (-) في حضور الحقل الواحد، ولم تأخذ المعاجم العربية بهذا المنهج في التعريف وما زالت تستخدم التعريف الاسمي بنسبة كبيرة على الرّغم من ظهور هذا المنهج زهاء تسعة قرون تقريبا.(للتوسّع ينظر في هذا الموضوع ينظر: حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية ص168_173)

43 مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، ط1، مطبعة روز اليوسف الجديدة، القاهرة-مصر، 1992، مادة(بغي)، 499/2

44 نفسه، مادة (جسر)، 330/4.

45 نفسه، مادة (أدر)، 146/5.

46 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية، حلاّم الجيلالي، ص175

47 نفسه، ص187.

48 محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبّقة،، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص244.

49هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 2007، ص236.

50 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص175.

51 الخليل، العين، مادة (عطب)، 20/2.

52 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية، ص178.

53 نفسه، ص179.

54 الخليل، العين، مادة (بس)، 205/7.

55 الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (نار)، 839/2.

56 محمد محمد يونس، مقدمة في علمي الدّلالة والتخاطب، دار الكتب الجديدة، ط1، دت، ص71.

57 أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988،ص79.

58 أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدّلالية، دط، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق-سوريا، 2002، ص11.

59 عبد القادر عبد الجليل، المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، دار الصفاء، ط1، 2000، ص183.

60 أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص126.

61 نفسه، ص86، 88، 89.

62 منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص77.

63حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص129.

64 نفسه، ص129.

65 الحبيب النصراوي، التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص110.

66حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص130.

67يطلق الباحث "الحبيب النصراوي" على هذا النّوع من التعريف اسم "التعريف بالمحتوى"، ذلك أنّه يرى أنّ التعريف المنطقي نوعان: 1- تعريف بالمحتوى وهو ما اصطلحنا على تسميته تعريف منطقي، و2- تعريف بالتفسير وهو يتكوّن

عنده من تعريف بالترادف وبالضدّ، وهو ما أدرجناه نحن أساسا في التعريف الاسمي، (ينظر: الحبيب النصراوي، التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص110).

68 الحبيب النصراوي، التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص111.

69 أحد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص121-122، (الهامش).

70 الحبيب النصراوي، التعريف القاموسي، بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية، ص111.

71 نفسه، ص112.

72 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادّة (دخنان)، ص276.

73 نفسه، مادّة(كراث)، ص782.

74نفسه، مادة (رخم)، ص336.

قائمة مراجع البحث:

01-أحمد عزوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدّلالية، دط، منشورات اتحاد الكتاب، دمشق-سوريا، 2002.

02-أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 2009.

03-أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، عالم الكتب، ط2، القاهرة-مصر، 1988.

04-الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1990.

05-الحبيب النصراوي، التعريف القاموسي بنيته الشكلية وعلاقاته الدلالية ، مركز النشر الجامعي، دط، منوبة-تونس، 2009.

06-حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة،دط، مطبعة اتحاد كتاب العرب، دمشق-سوريا، 1999.

07-حلاّم الجيلالي، المعاجم العربية قراءة في التأسيس النّظري، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط1، وهران-الجزائر، 1997.

08-الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دط، دت.

09-ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، القاهرة-مصر، دت.

10-عبد القادر عبد الجليل، المعجم الوصفي لمباحث علم الدلالة العام، دار الصفاء، ط1، 2000،.

11-مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، ط1، مطبعة روزاليوسف الجديدة، القاهرة-مصر، 1992.

12-مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط بالقاهرة، دار الشروق، ط4، القاهرة-مصر، 2004.

13-محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، ط1، 1966

14-محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية؛ مقاربة نظرية ومطبّقة،، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004.

15-محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا،دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت-لبنان،1986.

16-محمد محمد يونس، مقدمة في علمي الدّلالة والتخاطب، دار الكتب الجديدة، ط1، دت.

17-منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002

18-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي ، دار لاروس، تونس، 1989.

19-هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، تقديم علي الحمد، ط1، دار الأمل للنشر، الأردن، 2007.